بشأنه، حسبما تنص المادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت.

وفي الجلسة ٣٠٠٢، المعقودة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩١، ناقش المجلس تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد[٢٠٤] بشأن الطلب الذي تقدمت به ولايات ميكرونيزيا الموحدة لقبولها في عضوية الأمم المتحدة.

القرار ٧٠٣ (١٩٩١) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الطلب الذي تقدمت به ولايات ميكرونيزيا الموحدة لقبولها في عضوية الأمم المتحدة [٢٠٣]،

يوصي الجمعية العامة بقبول ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عضوية الأمم المتحدة،

اتخذ دون تصويت في الجلسة ٣٠٠٢.

مقرر

في الجلسة نفسها، وعقب اعتماد المجلس للقرار ٧٠٣ (١٩٩١)، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي، بالنيابة عن الأعضاء [٢٠٥]:

"بصفتي رئيسا لمجلس الأمن وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أؤكد الأهمية التاريخية للقرار الذي اتخذناه توا، موصين فيه بقبول ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عضوية الأمم المتحدة. وما من شك في أن هذا القرار نبع منطقي للقرار ٦٨٣ (١٩٩٠) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وأنهى به اتفاق الوصاية على أقاليم ميكرونيزيا.

"وهذا القرار، بالنسبة إلى مجلس الأمن وإلى مجلس الوصاية وإلى الأمم المتحدة ككل هو إيذان بنضوج جهد تواصل عشرات السنين لتمكين شعوب هذه الأقاليم من الأخذ بزمام مصائرها بيدها ومن احتلال المكان الذي تستحقه في مجتمع الأمم.

"إن هدف العالمية للمنظمة ليسير بخطى أكيدة نحو التحقق، ويزداد هذا الهدف معنى مع تزايد قبول الدول التي يتكون منها هذا العالم في عضوية الأمم المتحدة.

"كان هذا الهدف بالذات ماثلا في أذهان مؤسسي المنظمة، وهو تشكيل كيان عالمي واحد تشترك فيه جميع الدول في المسؤولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين بدون تمييز على أساس مستوى النمو الاقتصادي، أو عدد السكان أو القوة العسكرية أو أي عامل آخر.

"وإن ولايات ميكرونيزيا الموحدة ستسهم إسهاما بارزا في الأمم المتحدة بأن تأتي إليها بنهج ابتكاري ومنظور جديد فيما يتعلق بالشؤون العالمية،

93-41585